تأثير العولمة على توزيع الدخل ونمط الاستهلاك العائلي_ دراسة تحليلية _ [+]

THE EFFECTS OF GLOBALIZATION ON INCOME DISTRIBUTION AND THE PATTERN OF FAMILY'S CONSUMPTION

هاتف احمد محمد نوري [*] **نزار قاسم الصفار** [**]

المستخلص:

إن ما يشهده العالم اليوم في ظل العولمة من ثورة تكنولوجية ومعلوماتية هائلة أثرت بشكل كبير في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأمم والشعوب وجعلت الحياة المعاصرة أكثر اندماجا والثقافات أكثر انفتاحا واقتصاديات الدول أخذت تتجه نحو مزيد من الاندماج لتؤثر في توزيع دخول الأفراد والعوائل ونمط استهلاكهم مما سبب في حدوث فجوه دخليه داخل المجتمع والى زيادة الفوارق في توزيع الدخول على مستوى البلدان والمناطق فتغير نمط الاستهلاك وتغيرت مكونات (سلة السلع) المتاحة في كثير من دول العالم . ضمن هذا الإطار تظهر أهمية البحث لمعرفة مدى تأثير العولمة على توزيع الدخول وعلى نمط الاستهلاك فضلا عن أهميته في معرفة بعض وسائل المعالجة لتقليل التأثير والتفاوت .

Abstract

From we can see in these days about the effects of the technical and information revolution on economic ,social , and culture are very clear. All these ,affected people and nations and make life more open and the cultures more interconnection . Which affect income by making it more unequal and change family's consumption . This research studies these two effects and the ways to treat them .

المقدمة:

تعد العولمة من اشد القضايا إلحاحا في عصرنا فهي القوة التي أدت إلى زيادة العلاقات المتبادلة بين الأمم و الشعوب في كافة المجالات سواء تبادل السلع و الخدمات أو في انتقال رؤوس الأموال وانتشار المعلومات و الأفكار أو في تأثر امة بقيم وعادات غيرها من الأمم لتعتمد على ما يشهده العالم من ثورة تكنولوجية ومعلوماتية لم يسبق لها مثيل. وكان تأثيرها واضح في كافة المجالات الاقتصادية و السياسية والاجتماعية ،فكل المعطيات و المؤشرات و الحقائق والتطورات تشير إلى إن الحياة المعاصرة هي اليوم أكثر اندماجا والثقافات أكثر انفتاحا والدول في طريقها لمزيد من الترابط والاقتصاديات تتجه نحو مزيد من الاندماج لتؤثر في توزيع دخول الأفراد و العوائل ونمط استهلاكهم ، فقد زاد التفاوت في مستويات دخول العوائل في ظل العولمة والذي انعكس بدوره في زيادة التفاوت في مستويات ونمط الاستهلاك العائلي حتى فيما يتعلق بالسلع و الخدمات الأساسية كالغذاء و الصحة والتعليم. لقد أصبحت الحقائق المتعلقة بتوزيع الدخول و المعضلات التي تواجهها الحكومات في إعادة توزيعها توزيعا عادلا هي من أكثر المواضيع صعوبة

[+] تاريخ استلام البحث ٢٠٠٩/٨/١١ ، تاريخ قبول النشر ٢٠١٠/١١/٢٤

[*] مدرس /المعهد التقني /نينوى

[**] مدرس مساعد/ المعهد التقني /نينوى

للسياسات الاقتصادية. من هذا المنطلق تظهر مشكلة وأهمية البحث في معرفة مدى تأثير العولمة على توزيع الدخول وعلى نمط الاستهلاك وماهية الوسائل المتبعة للتقليل من هذا التأثير والتفاوت.

مشكلة البحث:

زيادة التفاوت في مستويات الدخل العائلي والتغيرات السلبية في نمط الاستهلاك في معظم دول العالم.

أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث من خلال التعرف على مدى تأثير العولمة على توزيع الدخول وعلى نمط الاستهلاك العائلي وسبل المعالجة.

فرضية البحث:

أدت العولمة إلى تفاقم ظاهرة التفاوت في توزيع الدخل بين الدول فضلا عن تفاوت الدخل بين طبقات المجتمع في الدولة الواحدة،كما أدت إلى تسارع الاختلاف في نمط الاستهلاك العائلي .

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي معتمدا على بعض الظواهر الاقتصادية والبيانات المثبتة في عدد من المصادر العلمية العربية والأجنبية ، وقد تم تقسيم البحث إلى الفقرات التالية :-

أولا:- الجانب النظري :- والذي يتضمن مفاهيم أساسية عن العولمة ، العولمة الاقتصادية ، العولمة الثقافية فضلا عن تأثيرهما على توزيع الدخل ونمط الاستهلاك .

ثانيا :- الجانب التحليلي :- والذي يتضمن تحليل بيانات علمية عن جمهورية مصر العربية والتي اعتبرت كنموذج للدول التي زاد اندماجها بدائرة العولمة .

الاستنتاجات والاقتراحات :

الجانب النظري

إن العولمة في رأي العلماء والباحثين الغربيين ليست جديدة في التاريخ الحديث. اذا إن هناك موجة للعولمة بدأت في نهاية القرن التاسع عشر وتحديدا في عام ١٨٧٠م ، ثم انكسرت تلك الموجة بسبب تناقضات العولمة بحلول الكساد الكبير عام ١٩٢٩م وبعد الانكسار لموجة العولمة التاريخية الأولى تباطئت ظاهرة العولمة خلال الثلاثينيات، وبعد الحرب العالمية الثانية ا نغمس الغرب في عملية إعادة البناء ثم بدأت الموجة الحديثة للعولمة مع التطورات التكلوجية الحديثة منذ بداية الثمانينات[١].

إن ظاهرة العولمة باعتبارها التكامل الوثيق بين بلدان وشعوب العالم الذي احدث الانخفاض الهائل في تكاليف النقل والاتصالات وزوال الحواجز المصطنعة أمام تدفق السلع والخدمات ورأس المال والمعرفة (وعلى نطاق اقل) الأشخاص عبر الحدود، ولقد رافق العولمة نشوء مؤسسات جديدة أنظمت إلى تلك الموجودة عبر الحدود جعلت الشركات الدولية هي التي توجه العولمة بشكل قوي حيث لا تقوم بنقل رأس المال فحسب بل التكنولوجيا كذلك [٢]. لقد ارتبطت العولمة في الوقت الحاضر بمجالات حياتية كثيرة فظهر ما يعرف بالعولمة الاقتصادية والعولمة الثقافية وغيرها ولتؤثر تأثيرا كبيرا على اقتصاديات معظم دول العالم وبكافة قطاعاته سلبيا وايجابيا وبدرجات اقتصادية وبأشكال مختلفة حسب طبيعة النظام الاقتصادي ودرجة الارتباط بالظاهرة.

أولا : مفاهيم أساسية عن العولمة الاقتصادية والعولمة الثقافية.

- **العولمة الاقتصادية:**

لقد وردت عدة تعاريف للعولمة الاقتصادية فقد جاء في تعريفها بأنها اندماج أسواق العالم في حقول انتقال السلع والخدمات ورأس المال والقوة العاملة ضمن إطار حرية الأسواق بحيث تصبح هذه الأسواق سوقا واحدة [٣] . وجاء في مفهومها أيضا بأنها تحول العالم إلى منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة التي تزداد تعقيدا لتحقيق سيادة نظام اقتصادي واحد يعتمد فيه العالم بعضه على البعض الآخر في ظل هذا النظام السائد في كل الخدمات والسلع و المنتوجات والأسواق ورؤوس الأموال والخبرة، حيث لا قيمة لرؤوس الأموال من دون استثمارات ولا قيمة للسلع بدون أسواق [٤] .

أما مظاهر العولمة الاقتصادية فيرى الباحثون بأنها تتمثل في الثورة التكنولوجية والمعلوماتية الهائلة وظهور التكتلات لاقتصادية وتراجع دور الدول وهيمنة الشركات المتعددة الجنسيات على جزء كبير من التجارة العالمية وهي في حالة تنامي باستمرار وليس لها وطن وهي شركات اقتصادية وتجارية ومالية وثقافية واجتماعية [٥].

- **العولمة الثقافية:**

لقد ارتبط مفهوم العولمة الثقافية بفكرة التخطيط أو التوحيد الثقافي العالمي وان هذا التوحيد الثقافي يتم باستغلال ثورة وشبكة الاتصالات العالمية وهيكلها الاقتصادي الإنتاجي والمتمثل في شبكات نقل المعلومات والسلع وتحريك رؤوس الأموال ليكون التوحيد الثقافي مرآة التطور الاقتصادي للعولمة ، أي أن هناك تكامل للبناء الثقافي للإنسانية مع البناء الاقتصادي وألمعلوماتي وضمن هذا الإطار اخذ المفهوم الثقافي للعولمة بعدا اقتصاديا وإعلاميا ، غير أن بعض الباحثين يرون بان العولمة الثقافية هي طغيان ثقافة عالمية واحدة على الثقافات القومية والمحلية المتعددة ، في حين ينظر إليها آخرون بأنها زاوية للتفاعل بين الثقافات فهي صمام الأمان لتخليص العولمة من جوانبها السلبية باعتبارها مزيج من الثقافات المحلية والوطنية مع ثقافات دولية تحترم المعاصرة [٦] .

ثانيا: تأثير العولمة على توزيع الدخل ونمط الاستهلاك

مما لا شك فيه أن مفهوم العولمة قد سيطر تماما على الفكر الاقتصادي الحديث كما سيطرت ظواهر هذا المفهوم على الاقتصاد بكل أبعاده في العالم بل تجاوزت مفاهيم السيطرة على النواحي الاقتصادية إلى النواحي الثقافية والسياسية ويلاحظ أي متتبع لهذه الظاهرة وجود ثلاثة تيارات رئيسة تناقش المرتكزات الاساسية لهذا المفهوم ، يرى الأول أن العولمة بمكوناتها تمثل نقطة تحول سلبية في تاريخ التطور الإنساني على النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية وهي سيطرة دولة على مقدرات العالم ، وهي بالتالي "أمركة العالم" أي فرض النمط الأمريكي على العالم كما بين ذلك (Kenneth Waltz) الذي يرى أن العولمة هي بدعة التسعينيات الأمريكية والتي بواسطتها تحاول أمريكا السيطرة على العالم [٧] . كذلك يرى جلال أمين أن العولمة تجبر الدولة على ترك الاقتصاد ليخضع لاحقا لمصالح الشركات العالمية العملاقة مما سيؤدي حتما إلى آثار سلبية عالية على الدولة المعنية (إلغاء التخطيط ، تخفيض الإنفاق الحكومي ، ارتفاع معدلات البطالة ، انخفاض الأجور ، تدهور مستويات المعيشة ، وتفاقم التفاوت في توزيع الدخول والثروة بين المواطنين) [٨] . كذلك تؤكد بعض الدراسات المنشورة للمنظمات الدولية هذه المقولة حيث بين الدكتور برهان غليون إن تطبيق برامج التحرير الاقتصادي وما رافقها من رفض لبعض البرامج الاجتماعية قد نجم عنها تدهور أوضاع الطبقات الشعبية [٩] . ولقد ترافقت سياسات الانفتاح في جميع بلدان العالم بما فيها البلدان العربية بمجموعة من الإجراءات التي ساهمت في زيادة البطالة كما قللت من معدلات نمو كتلة الأجور بالمقارنة مع كتلة الأرباح وبالتالي إلى تدهور في عدالة توزيع الدخل .

أما (Branko Ilanovic) فقد بين أن العولمة تجعل من توزيع الدخل أكثر سوءا مما كان عليه قبلا، وكذلك الأمر في الكثير من الدراسات [١٠] .

أما الرأي الثاني فيرى أن العولمة تمثل ظاهرة حضارية ايجابية أدت إلى تحويل العالم إلى قرية صغيرة تتلقى نفس التأثيرات السياسية والثقافية والاقتصادية مما يساهم في اندماج المجتمعات ، كما أنها ظاهرة لانتصار المفهوم الليبرالي الديمقراطي الأمريكي في كل نواحي الحياة وهي بالتالي قدرا لا مرد له كما أشار (Francis fukayom) ، وهي تمثل البعد العالمي الجديد للرأسمالية ولتوحيد السوق العالمية [١١] . كذلك أكد (Martin Wolf) في مقالته المنشورة في financial Times أن الشواهد كثيرة وواضحة حول قيام العولمة بخفض معدلات الفقر وعدم التساوي في العالم وذلك في حقبة الثمانينات والتسعينيات . أما البنك الدولي فقد انطلق ابعد من ذلك حيث بين أن الانخفاض قد حصل ليس في نسبة الفقر فقط بل إن عدد المحسوبين على مستوى الفقر الأدنى قد انخفض أيضا من (104) عام ١٩٨٠ إلى (102) عام ١٩٩٨ [١٢] . كما يركز (Robert Wade ,) على أن الكثير من التحليلات الاقتصادية قد بينت انخفاض نسبة المساواة في توزيع الدخل في نهايات القرن العشرين وبالذات في الربع الأخير[١٣]. كذلك أكد هذا الرأي العديد من المقالات المنشورة في أمهات الدوريات الاقتصادية ولعل من المقالات المنشورة في هذا المجال هي:-

((Debate About Income Inequality Is Global Income Inequality Increasing or decreasing ?))

والتي تشير إلى وجود أدله تثبت إن ظاهرة عدم تساوي الدخل العالمي أخذه في الأفول تدريجيا في العقود الأخيرة بفعل العولمة الاقتصادية ومستندة إلى تسارع نمو الصناعة في كل من الصين والهند و موكدة أن توزيع الدخل العالمي متضمنا التوزيع للدخل فيما بين الأقطار أو في القطر ذاته قد أصبحت أكثر عدالة منذ ١٩٨٠ وان عدم التساوي في توزيع الدخل قد نتج بشكل أساسي من خلال الاختلافات في معدلات الدخل فيما بين الأقطار أو مابين المناطق على مستوى القطر الواحد [١٤].

أما الرأي الثالث فلقد بين أن العولمة ظاهرة متداخلة لتبادل متعدد الاتجاهات للمنافع والخبرات والمعارف بين جميع أمم الأرض ودولها وهي أمر واقع وضمني يجب التعامل معه بقبول وعقلانية لتحقيق أعلى المكاسب وتقليل الخسائر والسلبيات [١٥] .

لقد بينت الأدبيات السابقة بوضوح اثر العولمة على توزيع الدخل حيث أنها تساهم إلى حد كبير في خلق فجوات دخليه داخل المجتمع إضافة إلى المساهمة الواضحة في زيادة الفارق في توزيع الدخول على مستوى البلدان وبالرغم من بعض الدراسات المتميزة التي حاولت إثبات عكس ذلك [١٤] . غير أن ما نشرته إحدى منظمات الأمم المتحدة عام ٢٠٠٥ قد بين بما لا يقبل الشك تأثيرها الواضح في ذلك فلقد كشف تقرير حديث للأمم المتحدة تحت عنوان "حالة العالم الاجتماعية ٢٠٠٥ " على انه رغم التقدم الاقتصادي غير المسبوق وخاصة في آسيا فما زال ٢٠% من شعوب العالم يستحوذ على نحو ٨٠ % من الثروة على الصعيد العالمي [١]. كذلك كان للعولمة دورا واضحا ومميزا في تغيير نمط الاستهلاك في عموم العالم وفي الدول الأقل نموا والنامية حيث " لوحظ تطور على مستوى توزيع توظيفات الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بسنة ١٩٩٦ إذ انخفضت الحصة المخصصة للاستهلاك الأسري على المستوى المسجل سنة ١٩٩٦ وأصبح بنسبة ٦٦% مما كانت عليه [١٦] . كما أكد تقرير الأمين العام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة على أن " العولمة من القوى الدافعة الرئيسية نحو تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج في العالم اليوم" [١٧] .

وهكذا أثبتت عموم الدراسات الموضوعية الأقل تحيزا أن للعولمة دورا مباشرا ومؤثرا بل وبسعي واضح اذا جاز التعبير لتغيير توزيعات الدخل على المستوى الداخلي للبلد المعني وعلى المستوى الخارجي فيما بينه وبين البلدان الأخرى إضافة إلى تأثيرها المباشر وغير المباشر على تغير أنماط الاستهلاك.

الجانب التحليلي

لقد تم اختيار جمهورية مصر العربية كنموذج للدول التي زاد اندماجها وارتباطها بدائرة العولمة في العقود الأخيرة من القرن الماضي ولتوفر بعض المعلومات والبيانات عنها وذلك لبيان مدى تأثير العولمة على الدخل وأنماط الاستهلاك على الرغم من عدم إمكانية إعطاء الصورة الدقيقة عن هذا التأثير لتشابك وتعدد المتغيرات الاقتصادية واتساع دائرة البحث .

من خلال الاطلاع على الجداول الإحصائية التالية يمكن ملاحظة ما يلي:-

جدول (١) معدلات نمو الإنتاج الإجمالي الحقيقي لجمهورية مصر العربية

السنوات	معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)
95	5.01
96	5.50
97	4.55
98	6.29
99	5.11
2000	3.50
2001	2.98

***المصدر:المجوعة الإحصائية لمنظمة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (٢٠٠٣)، [١٨].**

١. من خلال الجدول (١) نلاحظ ان هناك نموا في معدلات الناتج الإجمالي الحقيقي لمصر للسنوات (١٩٩٥ – ٢٠٠١) ولكنه كان متذبذبا للسنوات (١٩٩٥ – ١٩٩٨) ثم وصل أعلى مستوى له سنة (١٩٩٨) وهي (6.29) ثم بدأ بالانخفاض في السنوات اللاحقة ليصبح النمو سنة (٢٠٠١) (2.98) وان هذا النمو سوف يؤثر حتما على مستوى دخول الإفراد وعلى مستوى الإنفاق الحكومي. لذلك نلاحظ في الجدول (٢) أن نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي للسنوات (١٩٩٥ – ٢٠٠١) كان متذبذبا أيضا للسنوات (١٩٩٥ – ١٩٩٨) ثم وصل أعلى مستوى له سنة (١٩٩٨) وهي (4.1) ثم بدأ بالانخفاض في السنوات اللاحقة ليصل سنة (٢٠٠١) الى (0.31).

جدول (٢) معدلات نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لجمهورية مصر العربية

السنوات	معدلات نمو متوسط نصيب الفرد
95	2.89
96	3.27
97	2.24
98	4.1
99	2.97
2000	1.39
2001	0.86

*المصدر:المجوعة الإحصائية لمنظمة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (٢٠٠٣)، [١٨].

٢- ان توزيع الدخل واللامساواة فيه كان متفاوتا حيث يلاحظ في الجدول (٣) ولسنة ١٩٩٩ ان نسبة أغنى (٢٠ % إلى أفقر ٢٠ %) من السكان كان (5.1) وأغنى (١٠% إلى أفقر ١٠ %) من السكان كان (8.0) وان معامل جيني هو 34.4 .

جدول (٣) معدلات نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي الإجمالي لجمهورية مصر العربية

السنة	نسبة أغنى ١٠ % إلى أفقر ١٠ %	نسبة أغنى ٢٠ % إلى أفقر ٢٠ %	مؤشر جيني
1999	8.0	5.1	34.4

*المصدر:تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤ الصادر عن البرنامج الاغاثي للامم المتحدة ، [١٩].

– ٣– من خلال الجدول (٤) نلاحظ ان نسبة مستوى الإنفاق الحكومي قد ارتفعت في قطاع التعليم لسنة (١٩٩٨) إلى أعلى مستوى حيث وصل إلى (13.3) من إجمالي الإنفاق الحكومي وهذا يؤكد مدى تأثير ارتفاع الناتج الإجمالي الحقيقي على القطاعات المهمة في الاقتصاد فقد كان أعلى مستوى للناتج المحلي الإجمالي هو في سنة (١٩٩٨) ثم بدأ بالانخفاض وقد اثر على الإنفاق الحكومي في هذا القطاع فانخفضت النسبة المخصصة له في السنة اللاحقة إلى (12.8).

جدول (٤) الإنفاق الحكومي على التعليم لجمهورية مصر العربية

السنة	نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم من إجمالي الإنفاق الحكومي
1996	11.5
1997	12.5
1998	13.3
1999	12.8
2000	……

*المصدر:المجوعة الإحصائية لمنظمة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (٢٠٠٣)، [١٨].

٤ – من خلال الجدول (٥) نلاحظ أن عدد المستشفيات قد ازداد تدريجيا للسنوات (١٩٩٥ – ٢٠٠٠) على الرغم من أن الناتج المحلي الحقيقي بدأ بالانخفاض بعد سنة ١٩٩٨ وان نسبة الإنفاق الحكومي بدأ بالانخفاض بعد هذا التاريخ كما في الجداول (١ و ٤) إلا أن عدد المستشفيات قد استمر بالزيادة حيث وصل أعلى عدد للمستشفيات سنة ٢٠٠٠ وهي (5379) وهذا يعني أن كثير من المستشفيات ممكن ان تكون مملوكة للقطاع الخاص والتي بدأت تزداد في ظل العولمة وان تأثير وجود هذا العدد المتزايد من المستشفيات على المستوى الصحي يؤثر فقط على شريحة معينة من المجتمع لارتفاع أسعار العلاج فيها (لان هدف القطاع الخاص هو تحقيق أعلى الأرباح) .

جدول (٥) المستشفيات في جمهورية مصر العربية

السنة	عدد المستشفيات
95	3966
96	4105
97	4129
98	4586
99	5181
2000	5379

*المصدر:المجوعة الإحصائية لمنظمة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (٢٠٠٣)، [١٨].

من جانب آخر فقد كان للعولمة أثرها الواضح على تغيير نمط الاستهلاك وكان هذا التأثير بعمومه سلبيا في أثره على المواطن . حيث ساهم هذا الأثر في انتقال مجاميع كبيرة من مرحلة الفقر Poverty إلى مرحلة العوز destitution وهو مايعرف بالفقر المدقع إضافة إلى انخفاض عدة معايير للمستويات الصحية والتعليمية والغذائية وانعكس ذلك بوضوح على تغير نمط الاستهلاك وبالذات في مجال الإنفاق على الطعام والشراب والذي يستحوذ على ما يزيد عن نصف ميزانية الأسرة المصرية أي حوالي ٥٦% من جملة الإنفاق الاستهلاكي للفرد في الحضر وحوالي ٥١% من جملة الإنفاق الاستهلاكي في الريف (١) .

وكان لارتفاع الأسعار نتيجة ضعف الرقابة وإطلاق حرية آليات السوق والخصخصة في الاقتصاد السبب الأساسي في تغيير نمط الاستهلاك و بالذات بالنسبة للمواد الغذائية الأساسية وكما موضح في الجدول (٦)

جدول (٦) تغيرات النمط الاستهلاكي الغذائي بتغير النظام الاقتصادي المصري (الحضر)

وجه المقارنة	في ظل الاقتصاد المركزي (١) ١٩٧٤- ١٩٧٥		في ظل الاقتصاد الحر(٢) ١٩٩٩ - ٢٠٠٠	
	كيلو كالوري للفرد باليوم	%	كيلو كالوري للفرد باليوم	%
القمح	١٧٧١	٦٣	١١٨٧	٤٥
الأرز	٢٤٦	٩	٢٧٠	١٠
الذرة	٧٤	٣	٩	٠
البقول	٨٠	٣	٥٩	٢
سكريات	١٥٦	٦	٢١٧	٨
دهون وزيوت	٢٤٦	٩	٣٣٣	١٣
منتجات حيوانية	١٥٠	٥	٢١٠	٨
أخرى	٧٦	٣	٣٢٦	١٢
المجموع	٢٧٩٩	١٠٠	٢٦١١	١٠٠

*المصدر: قياس مستوى الفقر ودور ثقافة المعلومات والاتصالات في الحد من آثاره، (٢٠٠٣). ، [٢٠].

حيث يلاحظ من الجدول انخفاض مساهمة القمح مثلا من ٦٣% في ظل الاقتصاد المركزي إلى ٤٦ % في ظل الاقتصاد الحر و انخفاض متوسط السعرات الحرارية المستهلكة للمواطن في الغذاء من ٢٧٩٩ كيلو كالوري في ظل الاقتصاد المركزي إلى حدود ٢٦١١ كيلو كالوري في ظل الاقتصاد الحر ولم يصاحب ذلك أي اختلاف في أهمية القمح في المحتوى الغذائي للفرد .

جدول (٧) اثر إطلاق آليات السوق على الكفاية الغذائية ومستوى الفقر / الحضر للسنوات ١٩٧٤-١٩٧٥ و١٩٩٩ -٢٠٠٠

وجه المقارنة	في ظل الاقتصاد المركزي	في ظل الاقتصاد الحر
كفاية جملة المتاح من الغذاء كميا (%)	١١٨	١٠٢
نسبة السكان الذين يعانون نقص كمي في الغذاء %	٠	٣٠
نسبة السكان الذين يعانون تخمة في الغذاء %	٢٠	١١

خط الفقر (جنيه للفرد في السنة	١٢١	٢٥٤١

*المصدر: قياس مستوى الفقر ودور ثقافة المعلومات والاتصالات في الحد من آثاره، (٢٠٠٣) [٢٠].

حيث يلاحظ من الجدول (٧) انخفاض التغطية الكمية لجملة المتاح من الغذاء في السوق المصري للاحتياجات الصحية لجملة السكان (بشكل سعرات حرارية) من حوالي ١١٨ % في ظل الاقتصاد المركزي الى ١٠٢ % في ظل الاقتصاد الحر .

وحيث تبين الدراسات ان حوالي ٣٠% من سكان الحضر وثلاثة أرباع سكان الريف في مصر يعانون من نقص كبير في الغذاء الذي يحصلون عليه لتغطية احتياجاتهم الغذائية الصحية ندرك بوضوح الأثر السلبي للتحرر الاقتصادي والخصخصة على الطبقة الأوسع في المجتمع كما وجد إن نسبة ٣٢% من أطفال الحضر و ٣٤% من أطفال الريف ممن تقل أعمارهم عن خمس سنوات يعانون سوء التغذية (٢) وبالتالي يقع هؤلاء تحت خط الفقر المدقع بانخفاض متوسط دخل الفرد في السنة من (١٢١) جنيه في عام ١٩٧٥ إلى (١٩٤) جنيه(بالأسعار المعلومة على سنة (١٩٧٥) أي ما يقارب (٦،٥) جنيه في اليوم على مستوى الأسرة ، فالأسرة المكونة من رجل وزوجته وطفلين مثلا قد تكون فعلا تحت خط الفقر المدقع بقياسات منظمة الأمم المتحدة .

من جانب آخر ارتفع معدل البطالة بشكل واضح مما أدى إلى هجرة الكثير من المصريين إلى بعض الدول النفطية الخارجية (٣) .كما تدهور مستوى الخدمات العامة وانخفض الدعم الحكومي على الخدمات الاجتماعية وعلى الأخص الدعم لبعض السلع الاستهلاكية الضرورية وانعكست آثار التفاوت في الدخل على نمط الاستهلاك بشكل واضح بحيث أصبح هناك نمط سلوكي يحاكي النمط الغربي في الرفاهية الاستهلاكية والخدمات وفي مجال السلع والخدمات الكمالية وأصبح الجانب المظهري من المؤثرات الأساسية في الوضع الاجتماعي والذي دفع بثقافة خاصة إلى الطفو على سطح المجتمع وعلى العلاقات فيما بين الإفراد (اختفاء أثاث معين ، وارتياد أماكن لهو معينة) . كما ظهر التفاوت في البناء حيث زادت الفخامة والجوانب التكميلية والشقق الخاصة على حساب عدد المساكن الشعبية التي يطمح لها أغلبية الأفراد .

وبالرغم من عدم انخفاض الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة كنسبة من إجمالي حجم الإنفاق الحكومي إلا انه لم يكن كافيا لمنع التدهور في مستوى الخدمات الصحية والتعليمية المتاحة لأصحاب الدخول الدنيا وشجع بالتالي على دخول القطاع الخاص لهذين المجالين على حساب انخفاض مستوى الأداء والكفاءة في القطاع الحكومي . و مما لا يخفى على احد إن المشروع الخاص هدفه الأساسي هو الربح رغم ما يقدمه من خدمات قد تعتبر تحفيزية في هذا الجانب .

"وكما أدت العولمة إلى تغيير مكونات " سلة السلع " المتاحة للاستهلاك فقد أدت أيضا إلى تغيير أذواق المستهلكين . وإذا استخدمنا هذا المدلول "الذوق" للإشارة للمجتمع ككل فان الذوق يصبح مجرد اسم آخر لثقافة المجتمع " (٤). وأصبح من الطبيعي جدا إن نجد أكواخ للسكن نصبت على سطحها صحون لالتقاط القنوات الفضائية وان نجد ابسط الناس حاملا الهاتف النقال رغم عدم امتلاكه لما يكفيه هو وعائلته من غذاء . لقد تم تغيير نمط الاستهلاك بعدد كبير من العوامل ساهمت فيها ومن ضمنها تركيز وسائل الإعلام بشكل مقصود أو عفوي على أسلوب الحياة الغربية وأسلوب العيش هناك وعلى الترويج والتسويق للكم الهائل من السلع والخدمات التي لم تكن ذات معنى واضح من قبل وكل ذلك على حساب أساسيات المجتمع حتى وصل الأمر إلى انقسام المجتمع إلى قلة قليلة بكل امتيازات المجتمع وكثرة كثيرة تقلد هذه القلة بشكل مشوه وغير صحيح في كل شئ وبالذات في نمط الاستهلاك.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:-

من خلال ما تضمنته بعض الدراسات والبحوث النظرية العربية والأجنبية عن تأثير العولمة على الـــدخل والاســـتهلاك ومن خلال تحليل البيانات المتوفرة تم التوصل إلى ما يلي:-

١- اختلاف تأثير العولمة على الدخل القومي لدول العالم فقد تؤدي إلى زيادة الدخل القومي لبعض الدول دون غيرهـــا حيث يعتمد هذا التأثير على مدى التطور الاقتصادي والتكنولوجي لتلك الدول ومدى ارتباطها بدائرة العولمة .

٢- على الرغم من الزيادة التي قد تحدثها العولمة في الدخل القومي للدول نجد أنها قد تسبب في خلق فجوة دخليه داخل المجتمع فضلا عن مساهمتها الواضحة في زيادة الفوارق في توزيع الدخول على مستوى البلدان .

٣-زيادة نسبة البطالة في كثير من البلدان أدت إلى تقليل معدلات كتلة الأجور بالمقارنة مع عوائد الأربـــاح وبالتـــالي سببت تدهور عدالة توزيع الدخول .

٤-تغير نمط الاستهلاك وتغير مكونات (سلة السلع) المتاحة للاستهلاك في معظم دول العالم من خلال تـــأثير وســـائل الإعلام والترويج لكثير من السلع والخدمات على حساب السلع الأساسية داخل المجتمعات فضلا على التغير في أذواق كثير من المستهلكين.

٥- إن التفاوت في دخول الأفراد في ظل العولمة أدى إلى ظهور نمط سلوكي استهلاكي يهتم في الجانـــب المظهـــري وبالسلع والخدمات الكمالية .

ثانيا :- التوصيات :-

١- إتباع سياسة الحماية التجارية لكثير من الصناعات المحلية والدعم الحكومي لها لتستطيع منافسة الصناعات الأجنبية في ظل العولمة .

٢- اختيار الاستثمارات الخارجية داخل البلد وبالشكل الذي لا يؤثر على الاستثمارات المحلية وبمـــا يخـــدم الاقتـــصاد الوطني ويعالج أزماته ومشاكله ويعزز سيادته .

٣- الدعم الحكومي للخدمات الاجتماعية .

٤- الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية الضرورية .

٥- إتباع نظام الضرائب التصاعدية على أرباح الأفراد والشركات وبالذات الشركات غير الوطنية .

المصادر:

١. *عبد الفضيل محمود ، العولمة والفقر وعدم المساواة في المنطقة العربية* ، ورقة مقدمة إلى خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، بيروت، (٢٠٠٥)،ص ١- ٢٤

٢. *جوزيف، ستكنز ، العولمة ومساؤها* ، بيت الحكمة ، العراق ، بغداد ،(٢٠٠٣).

٣. *كنعان طاهر حمدي وآخرون ، هموم اقتصادية عربية* ، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت)، (٢٠٠١).ص ٢٢٦.

٤. *العابد، عز الدين* ، *العولمة والتنمية الاقتصادية* ، مجلة الرشيد المصرفي ، العدد الثاني ، السنة الثانية ، مصرف الرشيد ، بغداد، (٢٠٠١)، ص ١١.

٥. *المعماري ، عبد الغفور كنعان* ، *الاقتصاد الصناعي* ، دار الحدباء للطباعة والنشر ، كلية الحدباء الجامعة ، الموصل، (٢٠٠٦)،ص ٤٠٢ .

٦. *ثابت احمد وآخرون* ، *العولمة وتداعياتها على الوطن العربي* ، سلسلة لمستقبل العربي العدد (٢٥) مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، (٢٠٠٣)، ص ١٦٤ .

7. *Kenneth Waltz* ، *Global* ، Zatun and American power . National . Interest , No 59 ,(2000).

٨. *جلال، أمين،" العولمة والدولة–العرب والعولمة"*، مركز دراسات الوحدة العربية.
www.aawsat.com/leader.asp?section=3andarticle=53364

٩. *العولمة وأثرها على المجتمعات العربية*، ورقة مقدمة إلى اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، بيروت كانون الأول (٢٠٠٥) ، ص ١٨ .

10. *Branke, Milanovic ,"Can we Discern the Effects of Globalization on Income Distribution ? Evidence From household Surveys* " World Bank Economics Review" Oxford University Press , 2005 , Vol . 19 (1) , P.P . 21 – 24 .

11. *Gradstein , M . and MilanoVic , B . and Ying , Y . " Democracy and Income Inequality "and Shahid , Yusuf " Globalization and the Challenge for Developing Countries* " Journal of African Economic , Oxford University Press " Vol . 12 (Supplement) 2003 , P.P . 35 – 72

12. *World Bank* " *Global Economic Prospects and the Developing Countries 2002* :- Making Trade work for the world poor " P . 30 .

13. *Robert , Wade* " *Globalization , Poverty and Income Distribution :- Dose the Liberal Agreement Hold ?* " London School of Economics and Political Science , P . 10 . www.Ise.ac.u k\depts.\destin

14. *Debate About Income Inequality* : Is Global Income Inequality Increasing or Decreasing ? www. Journals . uchicago . edu \ AJS \ Journal \ issues \ VI \ on2 \ 080300 . Web . Pdf .

15. *Jan , A . Scholte* " *Globalization : A critical Introductio*n " New York , St . Mortun's Press , 2000 , P . VI .

١٦. الأمم المتحدة / اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، مكتب اللجنة الاقتصادية ، أفريقيا مكتب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في شمال أفريقيا ، الاجتماع العشرون للجنة الخبراء الحكومية الدولية ، طنجة ، المغرب ، ١٣ – ١٥ نيسان ٢٠٠٥ " الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في شمال أفريقيا "

١٧. الأمم المتحدة ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، لجنة التنمية المستدامة بوصفها اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ، الدورة التنظيمية ٣٠ نيسان – ٢ أيار / ٢٠٠١ " "تغيير أنماط الاستهلاك " تقرير الأمين العام . ص٦

١٨. المجوعة الإحصائية لمنظمة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، العدد (٢٢)، الامم المتحدة، نيويورك، (٢٠٠٣) ،ص ٩٧ – ١١٣ .

١٩. الجليلي، طلال يونس و القصار، طارق محمد طيب ، " تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤ –البرنامج الانمائي للامم المتحدة" سلسلة اصدارات علمية ،وحدة بحوث شبكة المعلومات الدولية ، الاصدار الثاني ،كلية العلوم السياسية ، جامعة الموصل ، (٢٠٠٥)، ص ١٩٠

٢٠. *سليمان، ابراهيم، " قياس مستوى الفقر ودور ثقافة المعلومات والاتصالات في الحد من آثاره "*، (٢٠٠٣) .
www.ibsoliman@hotmail.comEmail